ديموس تونس

1 أيار (مايو) 2026

التحول الديمقراطي في لبنان:
مأزق إصلاح الأحزاب السياسية

دانيا قليلات الخطيب

أمين بشير

مصدر الصورة *EDDY Bittar / shutterstock.com*

نبذة عن المؤلفَين

الدكتورة دانيا قليلات خطيب هي المؤسِّسة المشاركة ورئيسة مركز البحوث للتعاون وبناء السلام (RCCP)، وهي منظمة غير حكومية لبنانية متخصصة في دبلوماسية المسار الثاني. تشمل منشوراتها وأوراقها البحثية وكتبها:"الأزمة السورية: التداعيات على العلاقات الإقليمية والدولية" (2020)، و"اللوبي العربي: عوامل النجاح والفشل" (2016)، و"دول الخليج العربي والغرب: تصورات وحقائق - فرص ومخاطر" (2019). أما كتابها الجديد فعنوانه "التنافس الإقليمي والصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من الربيع العربي إلى حرب غزة" (2025). وهي كاتبة عمود أسبوعي في صحيفة عرب نيوز السعودية.

أمين بشير محامٍ وسياسي لبناني، وهو محلل سياسي وباحث متخصص. يُعدّ من الأصوات البارزة في المجتمع المدني اللبناني في مجال الدفاع عن حرية الرأي والتعبير. كما اضطلع بدور فاعل في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، وقدّم دراسات عديدة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، من بينها الاتحاد الأوروبي.

الآراء المُعبّر عنها في هذا التقرير تعود حصرًا للكاتب/الكُتّاب. ولا تعبر بالضرورة عن آراء معهد تودا للسلام. ويمكن تحميل نسخة رقمية من هذا التقرير وتقارير وأوراق سياسات ذات صلة على الإنترنت على موقع: https://toda.org/lp/an-eye-on-arab-democratization

الملخص التنفيذي

على الرغم من التعددية القوية، لا بد من مواجهة عدة تحديات عند الحديث عن التحول الديمقراطي في لبنان، أبرزها: القضاء على السياسة الطائفية ونزع سلاح الميليشيات وتعزيز سيادة الدولة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأخيرًا وليس آخرًا إصلاح نظام الأحزاب السياسية في البلاد. يُعد إصلاح الأحزاب السياسية أمرًا أساسيًا لتحقيق ديمقراطية حقيقية وبناء علاقات أكثر تمثيلًا وشمولًا بين الدولة والمجتمع.

في بلد هش كلبنان، لعبت النخب وزعماء الحرب، منذ اتفاق الطائف عام 1990 الذي أنهى الحرب الأهلية، دورًا محوريًا في الوساطة بين الطوائف المختلفة والدولة. وقد أدى ذلك إلى سياسات مجزأة ونظام سياسي شبه مختل وظيفيًا. كما لعبت النخب والقيادات الطائفية أدوارًا أكبر من تلك التي قامت بها الأحزاب السياسية المنتمية إليها. وقد ساهم هذا الواقع في تكوين دولة «ضعيفة» وطوائف «قوية» ضمن سياق طائفي شديد التأثير.

وفي محاولة لفهم هذه الخصوصية السياسية في لبنان، يركز هذا التقرير على مأزق الإصلاح القانوني والسياسي، مع إشارة خاصة إلى الأحزاب السياسية. كما يستعرض أبرز التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية في ظل نظام سياسي هش وطائفي. و يطرح التقرير على وجه الخصوص، السؤال التالي: كيف تحدّ العوائق أمام إصلاح الأحزاب السياسية، من فرص تحقيق ديمقراطية حقيقية؟ ويعالج هذا السؤال من خلال تتبع هذه العوائق تاريخيًا في ثلاثة مجالات مختلفة:

أ) داخل الأحزاب السياسية الطائفية القائمة،

ب) داخل البرلمان،

ج) داخل مهنة القانون، التي قادت منذ التسعينيات جهود إصلاح الأحزاب السياسية وقوانين الانتخابات.

ومن أبرز التوصيات أن تحقيق إصلاح موثوق يتطلب من الأحزاب السياسية والفاعلين داخلها، الفصل بين الطائفة والحزب. كما توصي الدراسة بأنه من خلال تجاوز الأطر الطائفية لإدارة العمل السياسي، يمكن تعزيز التحول الديمقراطي عبر تنافس الأحزاب على السلطة وتمثيل المواطنين، لا الأتباع المرتبطين طائفيًا. ويُعد هذا النهج أساسيًا لإعادة تشكيل أنماط التمثيل وتوزيع السلطة بما يساهم في إعادة ضبط العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر شمولًا وديمقراطية.

تطور الأحزاب السياسية في لبنان من الاستقلال حتى اليوم

تُعد الأحزاب السياسية المنصة التي يجتمع حولها الناس للتعبير عن إرادتهم السياسية؛ ومن ثم فهي أساس العملية الديمقراطية. تهدف الأحزاب السياسية إلى ممارسة السلطة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات وتشكيل الحكومات. وهي تختلف عن مجموعات المجتمع المدني التي تمثل إرادة المواطنين خارج الهيكل السياسي، كما تختلف عن الجمعيات ذات الطبيعة الثقافية والمهنية والاجتماعية. إن القوانين التي تحكم الأحزاب السياسية توجه العملية السياسية، وهي انعكاس للمجتمع والدستور.

يختلف لبنان عن دول المشرق الأخرى في كونه ديمقراطية؛ فهو يتمتع بمجتمع مدني حيوي وصحافة حرة منذ تأسيسه. قبل الحرب الأهلية، كانت الأحزاب اليمينية في لبنان تُمثَّل من خلال تحالف (كتلوي) منظم؛ حيث كانت الأحزاب المسيحية تُمثَّل بحزب "الكتائب"، بينما مثل "الحزب التقدمي الاشتراكي" الدروز في اليسار. بالإضافة إلى تلك الأحزاب التي تمثل الفصائل الطائفية، كان في لبنان أحزاب أيديولوجية مثل "الحزب السوري القومي الاجتماعي"، و"حزب البعث العربي الاشتراكي"، و"الحزب الشيوعي". وقد مثلت تلك الأحزاب الأيديولوجية والعائلات البارزة الطائفتين الشيعية والسنية.

غيرت الحرب الأهلية (1975-1990) ديناميكيات الأحزاب في لبنان؛ حيث فقدت العائلات الإقطاعية الشيعية قوتها مع صعود "حركة المحرومين" بقيادة رجل الدين الكاريزمي موسى الصدر (الذي اختفى في ليبيا في آب 1978). هدفت الحركة إلى إصلاح النظام السياسي اللبناني بحيث لا تبقى أي طائفة، وخاصة الشيعية، مهمشة. تطورت "حركة المحرومين" خلال الحرب لتصبح "حركة أمل"، وهي حزب سياسي ممثل في برلمان البلاد ويقوده نبيه بري[1].

بصفتها حركة اجتماعية وسياسية، تدافع عن الطائفة الشيعية المهمشة والمجموعات المحرومة الأخرى، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح ضمن النظام الطائفي اللبناني. شكلت هذه الأهداف الأيديولوجية السياسية لحركة/حزب أمل، كقوة سياسية وعسكرية قوية، خلال الحرب

الأهلية وبعدها. تطورت الأحزاب المسيحية أيضاً خلال الحرب؛ حيث انبثقت مجموعة منشقة عن "الكتائب" لتشكل حزبها الخاص، "القوات اللبنانية".

خلال الحرب الأهلية، عارضت الأحزاب المسيحية (التي تمثل اليمين) الوجود الفلسطيني في لبنان، بينما دعم اليسار (المتمثل في الحزب التقدمي الاشتراكي، والمرابطون، وحركة أمل) هذا الوجود. وكان الاجتياح الإسرائيلي قوة زعزعة أخرى؛ فبعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وُلد "حزب الله"، الذي ظهر من الحاجة إلى خلق رادع لبناني لإسرائيل[2].

كانت نهاية الحرب واتفاق الطائف محطة أخرى في الحياة السياسية اللبنانية[3]. تم التفاوض على الاتفاق في الطائف بالمملكة العربية السعودية، في أيلول 1989 لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً. وكان الإصلاح السياسي شرطاً أساسياً منصوصاً عليه في اتفاق الطائف. تم إقرار الإصلاحات من قبل البرلمان في آب 1990 عبر تعديلات دستورية، وقعها الرئيس لتصبح قانوناً بعد شهر. شملت التعديلات توسيع المقاعد البرلمانية إلى 108 مقاعد، ونصت على تقسيم المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

بعد نهاية الحرب، لم يكن للمسيحيين حضور سياسي مناسب؛ حيث سُجن قائد حزب القوات اللبنانية، وأُجبر الجنرال ميشال عون وقادة مسيحيون آخرون على المنفى[4]. وجاءت عودتهم في عام 2005 بعد احتجاجات "ثورة الأرز" بين 21 شباط و18 آذار من العام نفسه. اندلعت تلك الثورة بسبب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط 2005. أجبرت الاحتجاجات المتتالية القوات السورية بقيادة حافظ الأسد على الانسحاب من لبنان في نيسان 2005، مما أنهى قرابة ثلاثة عقود من السيطرة السورية. خلق هذه الأحداث التاريخية ديناميكيات جديدة، خاصة وأن النظام السوري اتُّهم بالاغتيال. كما فقد حزب الله راعيه (النظام السوري)، وبدأ يأخذ دوراً أكبر في السياسة لحماية سلاحه[5].

أراد حزب الله التأكد من امتلاكه سيطرة كافية على الحكومة لضمان قبول جناحه المسلح؛ ومن ثم هدفت المجموعة إلى الحصول على عدد كافٍ من الوزراء لامتلاك حق النقض (الفيتو) على القرارات الحكومية. كما سمح الاغتيال بإعادة ظهور الأحزاب المسيحية؛ حيث أُطلق سراح قائد القوات اللبنانية من السجن، وتمكنت القوات اللبنانية (التي كانت محظورة في فترة ما بعد الطائف) من استئناف نشاطها. عاد القائد المسيحي المنفي ميشال عون إلى لبنان وأسس

حزب "التيار الوطني الحر". انقسم لبنان حينها إلى معسكرين: معسكر 8 آذار ومعسكر 14 آذار؛ حيث كان معسكر 8 آذار يدور في فلك نظام الأسد/إيران، بينما كان معسكر 14 آذار موالياً للسعودية/الولايات المتحدة[6].

طبيعة الأحزاب السياسية ووضعها القانوني في لبنان

يعتمد لبنان نظاماً برلمانياً متعدد الأحزاب. لعبت الأحزاب دوراً مركزياً في الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية عام 1920. ومع ذلك، لا يتم تنظيم الأحزاب وفقاً لقانون شامل، بل وفقاً لقانون الجمعيات الصادر عام 1909. ينطبق قانون الجمعيات العثماني لعام 1909 على الجمعيات بشكل عام، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية[7].

ورغم خضوعه لتعديلات طفيفة، لا يوجد في لبنان قانون يحكم الأحزاب السياسية بشكل خاص. تُعامل الأحزاب كجمعيات وتحتاج فقط إلى إبلاغ السلطات الحكومية بوجودها من خلال عملية تُعرف بـ "العلم والخبر"، ولا يلزم الحصول على ترخيص لممارسة نشاطها كأحزاب سياسية[8].

لا يحكم قانون الجمعيات العمل الداخلي للحزب؛ فللأحزاب اختيار هياكلها وأنظمتها الداخلية الخاصة. كما لا يوفر القانون أي رقابة على مصادر التمويل، ولا توجد مسؤوليات أو إرشادات واضحة حول كيفية محاسبة الأحزاب، ولا يضع نصوصاً شفافة للحوكمة الداخلية. يعتز الدستور اللبناني ويضمن تأسيس الجمعيات في المادة 13[9] ويكرس مفهوم التعددية الطائفية، مما شجع على تأسيس الأحزاب على أساس طائفي. ورغم أنه لا يوجد حزب يدعي تمثيل طائفة أو فئة معينة، إلا أنهم في الواقع يفعلون ذلك؛ فالحزب التقدمي الاشتراكي (رغم اسمه غير الطائفي) هو الحزب الذي يمثل الطائفة الدرزية، والقوات اللبنانية حزب مسيحي، وتيار المستقبل هو الحزب السني. ولأن الناس يعرّفون أنفسهم بناءً على الانتماء الطائفي، تتشكل الأحزاب على أسس طائفية[10].

يشجع الطابع الطائفي للأحزاب على سياسة الهوية؛ حيث يصوت الناس بناءً على الهوية بدلاً من السياسة والبرامج. ورغم إدراك الجميع لمشاكل الطائفية، يتمسك الناس بها بسبب انعدام الثقة العام بين المجموعات المختلفة. كانت الطائفية مشكلة للبلاد منذ الاستقلال عن فرنسا عام

1943، وقد كُرست في دستور 1926 (أحد نتاج الانتداب الفرنسي)؛ ومن ثم تجذر الانتماء الديني في الهيكل القانوني والسياسي للدولة. وبدلاً من إدارة الاختلافات الطائفية سياسياً، خلق إطار عام 1926 نظاماً طائفياً وانقسامياً، فشل في تجنب تضارب المصالح الطائفية ونفوذ النخبة، مما أدى إلى الأزمة السياسية التي تسببت في الحرب الأهلية (1975-1990).

كانت الطائفية السياسية بارزة خلال الحرب، وتمت مأسستها مرة أخرى بموجب اتفاق الطائف عام 1989. وبينما كان الشيعة قد انخرطوا سابقاً في الحزب الشيوعي أو الأحزاب القومية العربية، أصبح انتماؤهم السياسي خلال الحرب طائفياً بانضمامهم إلى "حركة المحرومين"[11].

لا توجد أنظمة تضمن التنافس على قيادة الحزب؛ فهي عادة ما تُورث. على سبيل المثال، الحزب التقدمي الاشتراكي أسسه كمال جنبلاط، ثم تولى ابنه وليد القيادة، والآن انتقلت إلى ابنه تيمور. لا توجد انتخابات تمهيدية لاختيار القائد، والانتخابات التي تجري عادة ما تكون رمزية.

تمويل الأحزاب يمثل إشكالية أيضاً؛ ففي ظل غياب قانون ينظم التمويل، لا تضطر الأحزاب للإفصاح عن مصادر أموالها. اعتادت الأحزاب تاريخياً تلقي أموال من دول أجنبية لتمويل حملاتها، مما يدفعها للاستجابة لمطالب مموليها في المقام الأول. صرح رئيس حزب الله الراحل بصراحة أن جميع موارد حزبه تأتي من إيران[12]، كما صرح جنبلاط علناً أنه يحتاج لمعرفة المرشح الذي تريده السعودية[13].

تمول الدول الأجنبية الحملات الانتخابية مباشرة، مما يمنحها تدخلاً مباشراً في السياسة المحلية. وهذا يجعل السياسة الداخلية عرضة للتأثر بالاستقطاب الإقليمي ويؤثر على استقرار البلاد، مما يحول لبنان إلى ساحة للتنافس الإقليمي والتوترات الطائفية، ويجعل من الصعب على الأحزاب إيجاد أرضية مشتركة لارتباطها بدعم خارجي[14].

محاولات إصلاح قانون الأحزاب السابقة في لبنان

بدأت الجهود لوضع إطار قانوني خاص يحكم ظهور وعمل وتأثير النخبة السياسية في لبنان بعد سنوات قليلة من تأسيس الدولة. قامت الحكومات المتعاقبة بعدة محاولات لإصلاح النظام ووضع قوانين للأحزاب، هدفت إلى تنظيم التسجيل والتمويل، وفرض الشفافية والمساءلة، وتشجيع الديمقراطية الداخلية. ضغطت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" (LADE) من أجل قانون حديث لتنظيم الأحزاب السياسية[15]. ومع ذلك، لم يتبنَّ البرلمان تلك المقترحات بسبب الاستقطاب السياسي.

كانت المحاولة الأولى من قبل حكومة صائب سلام في أيار 1953، خلال رئاسة كميل شمعون؛ حيث تعهدت الحكومة بدعم الحريات العامة والنظام الديمقراطي وقدمت مشروع قانون للأحزاب، معتبرة أنه لا ينبغي للأحزاب العمل بموجب قانون الجمعيات العثماني القديم. لكن حكومة سلام لم تبقَ في السلطة سوى أربعة أشهر.

برزت فكرة تنظيم الأحزاب خاصة مع ظهور الحركات القومية التي هددت وجود لبنان بحدوده القائمة. قدمت الحكومة بقيادة عبد الله اليافي اقتراحاً سياسياً في 3 تشرين الثاني 1953، اقترح منح التراخيص للأحزاب التي تحترم قوانين لبنان، ونص على عدم منح تراخيص لأحزاب تابعة لجهات خارجية أو تتعارض أهدافها مع جوهر الأمة اللبنانية (في إشارة إلى الأحزاب القومية العربية). عارض "حزب النجادة"[16] هذا الاقتراح وأغلق مقراته، ونمت المعارضة لهذا القانون المقترح وعُقد مؤتمر لأحزاب ذات طابع طائفي للضغط لسحبه، وفي النهاية وُضع القانون جانباً ولم يرَ النور.

جرت محاولة أخرى بعد عشرين عاماً خلال حكومة صائب سلام عام 1972، نتجت عن ظهور العديد من الأحزاب قبيل توليه منصبه. فمنذ آب 1970 وحتى أيام قليلة قبل نهاية عهد الرئيس شارل حلو، كان وزير الداخلية قد منح تراخيص لعدة أحزاب كانت محظورة: الحزب الشيوعي، منظمة العمل الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي الوطني، حركة القوميين العرب، وحزب الهنشاك[17].

قدمت حكومة صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية قانوناً آخر لتنظيم أنشطة الأحزاب في 3 آذار 1972. كان القانون سيفرض رقابة صارمة على عمليات الأحزاب، لكن الأحزاب اليسارية اعتبرته قمعاً للحريات. وأصدر حزب البعث في سوريا وكمال جنبلاط بياناً مشتركاً

في 29 آذار 1973 يرفضان فيه القانون جملة وتفصيلاً. وبقي القانون، مثل سابقيه، مسودة في أدراج البرلمان. جاءت المحاولة الثالثة عام 1983، عندما فوض البرلمان رئيس الوزراء شفيق الوزان بإصدار مراسيم تشريعية؛ حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 153 في 16/9/1983 لتنظيم الجمعيات غير السياسية والأجنبية والسياسية، لكنه لم يدم طويلاً؛ إذ ألغته حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي بمرسوم آخر عام 1985.

العلاقة بين الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب في لبنان

لضمان تمثيل الطوائف المختلفة، اعتمد لبنان نظاماً متعدد الأحزاب. وعادة ما تكون هذه الأنظمة أقل استقراراً من أنظمة الحزبين، إذ يتطلب تشكيل الأغلبية تحالفاً بين أحزاب مختلفة الأيديولوجيات، وهذا هو الحال في لبنان حيث تؤدي التحالفات غالباً إلى انسداد سياسي قبل الوصول لتسوية[18]. ولإجراء الانتخابات، تلجأ الأحزاب إلى تحالفات عابرة للطوائف؛ إذ يشجع قانون الانتخاب الذي يخصص مقاعد لطوائف معينة على تشكيل تحالفات طائفية[19]. صُمم النظام بحيث لا يمكن لمرشح الترشح بمفرده بل ضمن لائحة، ويجب على الناخب اختيار اللائحة بأكملها، مما يعزز خلق التحالفات. هذه التحالفات لا تقوم على برنامج أو مبدأ مشترك، بل تُفصل حسب الدائرة بناءً على براغماتية بحتة لزيادة عدد المقاعد؛ فقد يتحالف حزب مع آخر في دائرة ويواجهه في أخرى. تضمنت التحالفات لبلدية بيروت عام 2025: حزب الله، حركة أمل، التيار الوطني الحر، الكتائب، الأحباش، الطاشناق، والهنشاك، في لقاء بمنزل النائب مخزومي لتقديم جبهة موحدة، بينما غاب تيار المستقبل عن هذه الانتخابات[20]. في عام 2017، انتقل لبنان من النظام الأكثري إلى النسبي مع الصوت التفضيلي[21]، وهو ما كان يُتوقع أن يجلب تمثيلاً أكبر للمجتمع المدني، لكن أُعيد انتخاب القادة الطائفيين أنفسهم[22]. يشجع النظام شبكات الزبائنية على حساب البرامج السياسية، مما يخلق علاقة مواجهة بين الطوائف الساعية لتعظيم مكاسبها[23].

ابتكر اللبنانيون مفهوم "المحاصصة"، وهو تقسيم الحقائب الوزارية بين الطوائف بشكل "عادل"؛ فمثلاً تُوزع الحقائب السيادية الأربع (الدفاع، الداخلية، الخارجية، والمالية) على الطوائف الأربع الكبرى (الشيعة، السنة، الموارنة، والروم الأرثوذكس) وبالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، مما ينتج حكومة بلا رؤية مشتركة.

التحديات السياسية والقانونية

بسبب غياب قانون ينظم الأحزاب، تنعدم الرقابة والشفافية السياسية والمالية؛ حيث تمثل الأحزاب طوائف محددة مما يعمق الانقسامات ويعيق بناء دولة مدنية حقيقية. تمويل الأحزاب غير شفاف ولا توجد آليات للإفصاح، والديمقراطية الداخلية ضعيفة؛ فمعظم الأحزاب تفتقر لانتخابات حرة وتُدار كشركات عائلية أو عروض الرجل الواحد. ولدت احتجاجات 2019 وعياً عاماً بأن الهيكل السياسي يساهم في الوضع المتردي للبلاد، وطالب الناس بالتغيير، لكن الحركة لم تنجح في توليد قيادة تكسر الدولة العميقة، وتمكنت الأحزاب من احتواء الحركة التي خمدت مع جائحة كوفيد-19 والإغلاق المرافق لها[24].

التوصيات

تمنع الطائفية الحصرية في لبنان خلق نظام ديمقراطي رغم التعددية الحزبية والانتخابات الدورية. يجب أن تركز التوصيات على أن المشكلة ليست في تعدد الطوائف بل في تخصيص المناصب الحكومية على أساس طائفي، مما يشجع سياسة الهوية. يصنف القانون اللبناني الناس طائفياً ويتحدث عن المساواة بين الطوائف لا المواطنين، ومن ثم يختار الناس مرشحيهم بناءً على الهوية بدلاً من القضايا العملية كالصحة والاقتصاد.

يجب أن يبدأ الإصلاح بتنفيذ اتفاق الطائف؛ الذي طبق بشكل انتقائي مما رسخ سياسة الهوية بدلاً من تقليصها. تم تجاهل إصلاح البرلمان لجعله غير طائفي، رغم نص الاتفاق على إنشاء برلمان من غرفتين: مجلس نواب غير طائفي ومجلس شيوخ يمثل الطوائف[25]. يجب أيضاً معالجة الفجوات في قوانين الأحزاب والانتخابات المرتبطة ببعضها؛ فإزالة التمثيل الطائفي من البرلمان قد تعزز السياسة غير الطائفية. يجب أن تمتلك الأحزاب أنظمة تضمن الديمقراطية الداخلية وتحدد فترات القيادة وتشجع تمثيل الشباب والنساء، وجعل الانتخابات الحزبية تنافسية لا رمزية، وتشجيع ثقافة الانتخابات التمهيدية[26]. كما يجب تجريم شراء

الأصوات ومعاقبة فاعليها[27]، وتفعيل مبدأ الجدارة في التوظيف الحكومي عبر هيئة مستقلة، وتفعيل دور ديوان المحاسبة لضمان إدارة الأموال العامة بعيداً عن المحسوبيات الحزبية.

---

[1] نصر، ف. ر. (2006). صحوة الشيعة: كيف سترسم الصراعات داخل الإسلام، المستقبل. دار نورتون.
[2] قاسم، ن. (2010). حزب الله: القصة من الداخل (الطبعة الثانية، مصورة). دار الساقي.
[3] كرم، ك. (2012). اتفاق الطائف. نوسن، أ. ج.، وكير، م. (محرران)، لبنان: بعد ثورة الأرز. مطبعة جامعة أكسفورد.
[4] ناجل، ج.، وكلانسي، م. أ. (2019). تقاسم السلطة بعد الحرب الأهلية: ثلاثون عاماً منذ اتفاق الطائف في لبنان. مجلة القومية والسياسة الإثنية، 25(1)، ص 1–8.
[5] كنودسن، أ. ج.، وكير، م. (محرران) (2013). لبنان: بعد ثورة الأرز. مطبعة جامعة أوكسفورد.
[6] بورتولازي، أ. (2013). ثورة الأرز، مشاركة الشباب والمنظمات الشبابية في لبنان بعد الانتفاضة: الانخراط المدني والطائفية والهوية. "أصوات في العمل الخيري والمشاركة المدنية العربية" – ورقة عمل رقم 1.
[7] غوكتالاي، س. (2015). الاقتصاد السياسي للشركات في أواخر الإمبراطورية العثمانية وبداية الجمهورية التركية (1908–1929). دار نشر ميدل إيست التقنية.
[8] المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية (ICNL). إطار تشريعي للمنظمات غير الربحية في لبنان.
[9] قاعدة بيانات ليبانيز بارليامنت. الدستور اللبناني.
[10] سالوخ، ب. ف. (2006). حدود هندسة الانتخابات في المجتمعات المنقسمة: الانتخابات في لبنان بعد الحرب. المجلة الكندية للعلوم السياسية، 39 (3)، ص 635–655.

[11] نصر، ف. ر. (2006). صحوة الشيعة: كيف سترسم الصراعات داخل الإسلام، المستقبل. دار نورتون.
[12] الأخبار الكويتية (24 يونيو 2016).
[13] جريدة الأخبار (21 سبتمبر 2023). جنبلاط: الخماسية باتت رباعية ولتشرح لنا السعودية ماذا تريد؟
[14] حسن، ز. (2022). الصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولة الهشة: النفوذ الخارجي وسيادة لبنان. في: المصالحة والاندماج الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ص 433–462). دار نشر سبرينغر.
[15] الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) (15 مارس 2017

[16] حزب النجادة: حزب سياسي تأسس عام 1936. لعب دوراً في عدة نزاعات خاصة مع حزب الكتائب. اتفق الطرفان على استقلال لبنان، لكن اختلفا حول رؤية مستقبل البلاد. تراجع تأثيره خلال الحرب الأهلية، ولا يزال قائماً برئاسة محمد فيومي
[17] هدسون، م. س. (1978). الديمقراطية والتعبئة الاجتماعية في السياسة اللبنانية. تحليل العالم الثالث. لندن: روتليدج.
[18] الخازن، ف. (2003). الأحزاب السياسية في لبنان ما بعد الحرب: أحزاب تبحث عن مناصرين حزبيين. مجلة الشرق الأوسط، 605-624.
[19] صلوخ، ب. ف.، بركات، ر.، الحبال، ج. س.، خطاب، ل. و.، وميكائيليان، س. (2015). سياسة الطائفية في لبنان ما بعد الحرب. بلوتو بوكس.
[20] Annahar. (May 16, 2025). https://www.annahar.com/Lebanon/216113/6-لوائح-في-معركة-بيروت-البلدية-وتحالف-استثنائي-بين-حزب-الله-والقوات [20] النهار. (16 أيار 2025). 6 لوائح في معركة بيروت البلدية وتحالف استثنائي بين حزب الله والقوات.

[21] Aljazeera. (June 25, 2017). https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/6/25/تعرف-على-القانون-الجديد-لانتخاب-مجلس-النواب-اللبناني [21] الجزيرة. (25 حزيران 2017). تعرف على القانون الجديد لانتخاب مجلس النواب
[22] فيلش، م. الإصلاح الانتخابي في لبنان. مجلة العلوم السياسية المقارنة 16، 427-446 (2022).
[23] زكريا، ب. (2019). تقييم أثر الزبائنية الطائفية في لبنان. في كتاب: الفساد والممارسات غير الرسمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ص 65-76). روتليدج.
[24] خطيب، د. ك. (2022). ثورة 17 تشرين (2019) في لبنان: تحليل أولي. في كتاب: الموجة الجديدة من الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: منظور مقارن (ص 75-93). شام: شبرينغر للنشر الدولي.
[25] عبد الله، ج. (2003). النظام السياسي في لبنان: تحليل لاتفاق الطائف. جامعة هيوستن.
[26] سلوغ، ت.، يورك، إ. أ.، وتينغ، م. م. (2020). نموذج ديناميكي للانتخابات التمهيدية. مجلة السياسة، 82(4)، 1443–1457.
[27] كورستانج، د. (2012). شراء الأصوات في لبنان. المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 44(3)، 483–505

ديموس تونس: منتدى الاستدامة الديمقراطية

ديموس تونس (منتدى الإستدامة الديمقراطية) هو منتدى يجمع الباحثين والناشطين وصنّاع القرار والفاعلين في الشأن العام للمشاركة في الأنشطة والحوارات وورش العمل والمؤتمرات والمناقشات والتدريبات بغرض تعزيز الديمقراطية المستدامة والاستدامة الديمقراطية (كمصطلحَين مرادفَين) في تونس والوطن العربي.

إن المقاربة المعيارية للمنتدى تنبع من القناعة بـأن الحلول للتحديات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في تونس والعالم العربي ستنبثق عن السياق المحلّي. لن تأتي الحلول من الخارج. بل يتم صقلها باستمرار من خلال المهارات المتطوّرة في التعلّم والتعلّم العكسي الديمقراطي. تمثّل هذه العمليات الديمقراطية التعليمية تفاعلات ديناميكية بين طاقات ونشاطات جديدة وقديمة, ادماجية وجماعية ومحلية وعالمية (عبر إقليمية). وتستثمر هذه الجهود في الابتكار الصحي وازدهار الحوكمة الرشيدة على مستوى المواقف والقيم والأفكار والممارسات والمؤسسات.

منتدى الإستدامة الديمقراطية
DEMOS
THINKING DEMOCRACY